الوجود الفلسطيني
في الخليج العربي

ورقة حقائق
أيار/ مايو 2023

لاجئين
بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

تقديم

يمثل الوجود الفلسطيني في دول الخليج العربي، نموذجاً مغايراً من حيث سماته عن بقية مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين، رغم ارتباط تشكله بالنكبة الفلسطينية والتهجير الكبير للشعب الفلسطيني من أرضه عام 1948.

هذا الاختلاف يمكن فهمه في ضوء ارتباط توجه الفلسطينيين لدول الخليج العربي باعتبارات اقتصادية بالمقام الأساسي، وارتباط وجودهم فيها على نحو شبه ثابت بالأعمال التي يزاولونها في هذه الدول وهو ما ينسحب أيضا على شروط إقامتهم والقوانين واللوائح المحلية التي تحكم تعامل هذه الدول معهم.

ورغم تباين التقديرات والتقارير الإحصائية بين المصادر المختلفة حول أعداد الفلسطينيين في دول الخليج العربي، إلا أن العدد الإجمالي الذي يمكن

الوقوف عنده يقارب ما بين مليون إلى مليون ونصف فلسطيني يعيشون في مجموع بلدان الخليج العربي، وهو ما يشكل كتلة سكانية كبيرة تصل لحوالي 10 ٪ من المجموع العام لأعداد الفلسطينيين.

تعرض الوجود الفلسطيني لتأثير التحولات في سياسات دول الخليج ذاتها، وخصوصاً سياستها تجاه القضية الفلسطينية والقيادة الفلسطينية، كما يبدو هذا الوجود معرضاً لتأثيرات أخرى محتملة في ضوء التحولات الكبرى التي تشهدها عدد من دول الخليج العربي، وخصوصاً تلك التي اتخذت خطوات رسمية نحو التطبيع الكامل أو الجزئي مع الكيان الصهيوني، أو ذهبت بعيداً في مواقف سلبية من حقوق الشعب الفلسطيني.

إن الوقوف عند المعطيات الأساسية بشأن فلسطيني الخليج العربي، يكتسب أهمية أكثر وتزداد في ضوء التحولات الحاصلة والمحتملة خليجياً، بما يعنيه ذلك من أرضية لفهم الوزن الحقيقي لهذه الكتلة وإمكانيات تأثرها بما يجري من تحولات، وإمكانية تأثيرها فيها.

أولاً: توزع الفلسطينيين في دول الخليج العربي

في عام 2002، أشير – على نحو غير رسمي – إلى أن عدد الفلسطينيين في الخليج يبلغ حوالي (444 ألفاً) يتوزعون بالشكل التالي: (السعودية: 291 ألفاً) (الكويت: 40 ألفاً) (باقي دول الخليج: 113 ألفاً).

هذه الأعداد مقاربة إلى حد كبير للأعداد الواردة في الكتاب البحثي الذي أعده (Dorothy W. Drummond) بعنوان (Holy

Land, Whose Land?: Modern Dilemma, Ancient Roots) الصادر في عام 2004 حيث أشار الباحث إلى أن عدد الفلسطينيين في السعودية يصل إلى (327 ألفاً) في حين يصل في باقي دول الخليج إلى (159 ألفاً).

علماً أن عدد الفلسطينيين في دول الخليج انخفض إثر الأزمة الخليجية (الحرب العراقية – الكويتية) والتي أدت إلى هجرة كثير من الفلسطينيين من دول الخليج العربي – خاصة الكويت – حيث أثّر الاصطفاف السياسي لياسر عرفات إلى جانب صدام حسين في هذه الحرب على ظروف الجالية الفلسطينية في الكويت.

وفي إحصائيات أكثر شمولية تناولت عدد الفلسطينيين في الخليج يظهر توزيع الفلسطينيين وأعدادهم في دول الخليج كما يلي:

	1990	1995	2000	2005	2010
الكويت	311742	355759	403078	448241	488234
المملكة العربية السعودية	205840	247820	299136	361383	434485
الامارات العربية المتحدة	47374	52186	57619	63195	68149
قطر	30995	33941	37058	40714	44471
البحرين	2174	2381	2598	2851	3110
عُمان	6636	7352	8169	8996	9713
المجموع	604761	699439	807658	925380	1048162

ويظهر من خلال هذه الإحصائيات أن التركز الأكبر للفلسطينيين في دول الخليج العربي يأتي في كل من الكويت والسعودية.

وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قدرت أعداد الفلسطينيين في دول الخليج العربي، بـ 500 ألف فلسطيني في السعودية، 300 ألف فلسطيني في الإمارات، و 251 ألف فلسطيني في قطر و80 ألف فلسطيني في الكويت، بما مجموعه مليون و135 ألف فلسطيني في دول الخليج العربي التي شملها الإحصاء في تقريره، وهو ما يشير لانزياح في نسب توزيع الفلسطينيين في دول الخليج بحيث تكون السعودية مضيفهم الأكبر، تليها الإمارات، ثم قطر فالكويت، وهو ما يتعارض على الأقل مع معظم الأرقام والإحصاءات والتقديرات الصادرة عن جهات أخرى حول أعدادهم في قطر والكويت.

أعداد الفلسطينيين في كل العالم

فلسطين	
قطاع غزة	2140654
الضفة الغربية	3010000
فلسطيني 1948م	1900000
المجموع	7050654

الدول المجاورة لفلسطين	
الأردن	4400000
سوريا	631111
لبنان	524340
المجموع	5555451

الدول العربية الأخرى	
السعودية	500000
الإمارات	300000
قطر	251000
مصر	85000
الكويت	80000
ليبيا	70000
اليمن	27000
العراق	13000
تونس	1400
الجزائر	10000
المجموع	1337400

قارة أمريكا الجنوبية	
تشيلي	500000
البرازيل	60000
المكسيك	13000
كولومبيا	12000
الأرجنتين	1100
فنزويلا	80000
هندوراس	54000
غواتيمالا	1700
السلفادور	100000
المجموع	821800

قارة أوروبا	
الدنمارك	35000
ألمانيا	80000
بريطانيا	50000
أسبانيا	13000
اليونان	8000
هولندا	9000
فرنسا	5000
النرويج	6000
النمسا	3000
ايطاليا	10000
بلجيكا	4000
بولندا	800
السويد	70000
المجموع	293800

قارة أمريكا الشمالية	
الولايات المتحدة	252000
كندا	47000
المجموع	299000

قارة آسيا	
ماليزيا	4000
باكستان	500
اندونيسيا	600
المجموع	5100

قارة استراليا	
استراليا	15000
المجموع	15000

المجموع الكلي
15377265

* مصدر أعداد الفلسطينيين من المركز الفلسطيني للإحصاء والجاليات الفلسطينية في الدول

هذه الأرقام صادرة عن الجهة الرسمية الأكثر اختصاصاً بهذا الشأن، إلا أن الإحصاء والتقرير الفلسطيني يفتقد لعدد من المعطيات الهامة، أبرزها افتقاده

لذكر أعداد الفلسطينيين في كل من سلطنة عمان ومملكة البحرين وكلا البلدين من بلدان الخليج العربي، ذلك إلى جانب تناقض بعض هذه الأرقام مع أعداد أعلنت عنها مصادر أخرى متعددة، أما أبرز إشكالياته، فتمثلت في عدم تناوله للنقطة الأكثر إثارة للارتباك بشأن إحصاء أعداد الفلسطينيين خارج فلسطين وهي تعدد وثائق السفر التي يحملونها، والتي قد تنسبهم لجنسيات وجاليات أخرى، وتسقطهم من عمليات الإحصاء.

ثانياً: تشكل الوجود الفلسطيني في دول الخليج العربي

الطفرة التنموية في الخليج ودورها

شكّل الوجود الفلسطيني في دول الخليج العربي مساحة استفادة لكلا الطرفين، فمن ناحية ولّد النمو الاقتصادي واكتشاف النفط في الخليج احتياجاً وظيفياً واحتياجاً للأيدي العاملة، كذلك تكونت ظروف لدى

عدد من الكفاءات والأيدي العاملة الفلسطينية نِتاج النكبة في فلسطين عام 1948 وما تبعها من ظروف معيشية في مخيمات اللجوء التي نشأت في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ودول الشتات (الأردن، سوريا، لبنان)، دفعت باتجاه دول الخليج وبشكل خاص الكويت التي شكلت وجهة للفلسطينيين.

بدأ الوُجود الفلسطيني في الخليج العربي منذ منتصف ثلاثينيات القرن الماضي، وتحديداً في العام 1936، حين وصلت أول بعثة مدرسين فلسطينيين إلى الكويت بناء على طلب من الشيخ عبد الله الجابر إلى مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني، وتكونت هذه البعثة من (أربعة) معلمين وهم (أحمد شهاب الدين، وخميس نجم، محمد المغربي، وجابر حسن حديد)، حيث توزع مجال عمل الجالية الفلسطينية في الخليج، في الجيل الأول من

أبناء الجالية ما بين العمل في المجال الحكومي كموظفين إداريين ومهنيين، والعمل كمدرسين في المدارس الحكومية والخاصة، وكذلك عمل عدد من الفلسطينيين في مجال الصحة في الدوائر الحكومية.

وعلى الرغم من أن أبناء الجالية اليوم صاروا أكثر توزعاً في المجالات المهنية، فالجيل الأول من الفلسطينيين الذين انغمسوا في المهن الحكومية في الخليج العربي حرص أشد الحرص على أن يحظى أبناؤهم بفرصة تعليم ممتازة ليؤهلهم ذلك لمشاركة أقوى وأكثر فاعلية وبطبيعة الحال مشاركة مهنية ذات مردود مالي أعلى داخل سوق العمل الخليجي، فقد سلك العديد من الفلسطينيين في دول الخليج مسارات دراسية مثل الهندسة، والهندسة البترولية، والمحاسبة، والطب... إلخ، وهي تخصصات عبّرت عن احتياج السوق الخليجي في ذلك الحين، وإلى الآن لا تكاد تخلو مهنة في السوق

الخليجي إلا ويعمل فيها فلسطيني، عدا عن تكون طبقة من الفلسطينيين يعدون من "رجال الأعمال" في دول الخليج.

تشكُل الوجود الفلسطيني في الخليج لم يكن على شاكلة تجمع من تجمعات اللاجئين الفلسطينيين، فسمة تشكله على هيئة جاليات في كل من دول الخليج كان مؤقتاً وينحصر في سوق العمل والرغبة في تحسين الوضع المعيشي والاقتصادي للفلسطينيين، نِتاج الطفرة العمرانية والتنموية الواسعة في دول الخليج والمستمرة حتى الآن.

البيئة القانونية وتطور الوجود الفلسطيني في الخليج

مع ازدياد أعداد الفلسطينيين الوافدين إلى دول الخليج بالعموم، لم تطرأ تغييرات كبرى على شكل التشريعات لدى أي من دول الخليج تجاههم، حيث لم يُمنح الفلسطيني أيَّ امتيازات تختص بالوضع الفلسطيني مع تطور

نوع من الاستثناءات المحددة بشأنهم في بعض دول الخليج غالباً ما جرى إنفاذها على نحو غير رسمي.

عموماً كان المسار العام الذي يحكم التعامل مع الفلسطيني القادم للعمل في القطاع الحكومي والخاص لاحقاً، هو خضوعه شأنه شأن نظرائه من الجنسيات الأخرى لإقامة مشروطة بعقود عمل تنظمها الدولة أو أي من مؤسساتها وأجهزتها طبقاً لقانون العمل في القطاع الحكومي والخاص.

❖الكويت

شكّلت الكويت الوجهة الأولى للفلسطينيين في مسارهم باتجاه الخليج العربي، ومن قبل النكبة التي وقعت عام 1948، وجاء الاستقطاب الفلسطيني في البداية من قِبل دولة الكويت لاحتياجها لكفاءات تدريسية، ومن ثم اتسع حيز وجود الفلسطينيين في الكويت نتيجة لتطور الاحتياجات

الكويتية التنموية، والتي شملت مرافق ومناحي أوسع، وبعد النكبة شكلت الكويت وجهة للعديد من الشباب الفلسطيني بغية تحسين دخلهم وظروفهم المعيشية التي تدهورت، حتى إنه تكون مساران هجرة إلى الكويت أحدهما شرعي، والآخر غير شرعي، ونشطت حركة تهريب تمثلت بتنقل الفلسطينيين بين مجموعة من الدول وصولاً للكويت، وقد سردت سِمات وتفاصيل هذا المسار في رواية "رجال في الشمس" للكاتب الفلسطيني الشهيد (غسان كنفاني).

شكّلت الكويت قاعدة وجود ومساحة استقرار للفلسطينيين، ويشير لذلك الفيلم الوثائقي الذي عرضته فضائية الجزيرة عن حياة الفلسطينيين في تلك الحقبة بعنوان (الكويت بذكريات فلسطينية)، وجاء فيه أن درجة عالية من الاستقرار حققها الفلسطينيون في الكويت، وهذا الارتياح في الوجود داخل

الكويت سمح بتكوّن نشاط سياسي فلسطيني، إذ ساهم عدد من الفلسطينيين المقيمين في الكويت في النشاط السياسي الفلسطيني العام، ومن بينهم المجموعة الرئيسية المشاركة في تأسيس حركة فتح، والتي بدأت نشاطها حوالي عام 1959.

تزايدت أعداد المهاجرين الفلسطينيين إلى الكويت والخليج بالعموم من بعد نكسة حزيران 1967، فاحتل عدد من الفلسطينيين مناصب مرموقة في البنية الرسمية لدولة الكويت، كذلك ساهم الضابط الفلسطيني (خليل شحيبر) في نظم جهاز الشرطة الحديث في الكويت (قبل الاستقلال) ولحقه شقيقه (جبرا شحيبر)، وكان الفلسطيني (فوزي الخضرا) من مؤسسي الجيش الكويتي، عدا عن أن وزارة الكهرباء في الكويت في الستينيات من القرن

الماضي سميت باسم "مستعمرة يافاوية" نظراً لأن عبد المحسن القطان عمل فيها مفتشاً حتى عام 1963، ووظف عدداً كبير من معارفه وأقاربه فيها.

الشروط القانونية الناظمة لقدوم الفلسطينيين ووجودهم في الكويت إلى ما قبل الغزو العراقي للكويت عام 1990، ارتبطت بوجود عقود عمل من الحكومة الكويتية أو القطاع الخاص، وبناء عليه يُسمح للفلسطيني بالبقاء في الكويت، إلا أن الوجود الفلسطيني عانى هناك من مشاكل تحديث القواعد القانونية الناظمة لوجود الوافدين في الكويت بشكل عام (لم يكن أي من هذه القواعد موجهة للفلسطينيين بعينهم)، حيث إنه لم يسمح لهم بدخول المدارس الحكومية الكويتية إلا لمن ولد في الكويت، ولم يسمح لمن جاوز الـ21 عاماً من عمره الإقامة في الكويت إلا لمن يملك إقامة عمل، مما عرض آلاف الطلبة الدارسين في الكويت إلى تشتتهم عن عائلاتهم، قبل أن

تحلّ الأزمة الخليجية بشكل ثقيل على الفلسطينيين، حيث شكل موقف رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات الداعم للعراق، عنواناً لإحداث تحول في السياسات الكويتية تجاه الفلسطينيين بعد الحرب، تمثلت بضغوط طاردة على الجالية الفلسطينية في الكويت، على نحو أخرج أكثر من نصف الجالية الفلسطينية من الكويت.

ويشار هنا إلى أن الفلسطينيين تعرضوا في فترة السيطرة العراقية على الكويت، لضغوط للاستمرار في مهنهم داخل المرافق التعليمية والحكومية في الكويت، وهو ما كان يتنافى مع التوجه السياسي في الكويت في حينها الداعي لإضراب الكويتيين عن العمل في ظل الاحتلال.

تقلص عدد الجالية الفلسطينية في الكويت بعد مغادرة أعداد كبيرة من الفلسطينيين، فيما اقتصر بقاء معظمهم على من يحملون الجوازات الأردنية

ووثائق السفر المصرية، وفي هذه البيئة والأجواء العدائية، تعرض عدد كبير من الفلسطينيين للمضايقة والحبس والتعذيب استمر لسنوات عدة، قبل أن يبدأ تفكيكها بفعل نقاشات خاضتها الجالية الفلسطينية في الكويت مع رئيس مجلس الوزراء الكويتي (سعد العبد الله) حول أوضاع الفلسطينيين في السجون أفضت لتشكيل لجنة تعتني بشؤون الفلسطينيين في الكويت.

ورغم ذلك بقيت المياه راكدة في هذا الجدول، حيث تكدر الموقف السياسي الكويتي اتجاه فلسطين، ولم يعد للجالية الفلسطينية حضورها الذي كان في الكويت، إلى حين اندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، وحدوث نوع من التغير المرتبط بالتعاطف العربي العام مع الانتفاضة الفلسطينية، وصولاً لقرار رئيس السلطة الفلسطينية (محمود عباس) زيارة الكويت عام 2004 من بعد وفاة ياسر عرفات، ورغم ممانعة الكويت

للزيارة إلا من بعد تقديم اعتذار، فقد أعيدت محاولة الزيارة في العام نفسه، وقدم الرئيس الفلسطيني (محمود عباس) اعتذاراً للكويت في أول زيارة رسمية فلسطينية من بعد الغزو، وهذا الاعتذار كان بداية لصفحة جديدة مع المجتمع والمستوى السياسي الرسمي في الكويت.

تلا ذلك في الأعوام الأخيرة حدوث مجموعة تغيرات في الموقف الكويتي في التعامل مع الفلسطينيين حيث منح الفلسطينيون من حملة وثائق السفر العربية في العام 2016 الفرصة للحصول على إقامة مثلهم مثل باقي الوافدين إلى الكويت، واستقدمت أعداد من الفلسطينيين للكويت مجدداً، وفي العام 2017 أعادت الحكومة الكويتية التعاقد مع أول دفعة مدرسين فلسطينيين للتدريس في الكويت من بعد القطيعة، واقتصرت هذه الدفعات على أعداد لم تتجاوز المئة من المدرسين.

بشكل عام استعاد الفلسطينيون حضورهم بدرجة ما، ليس من الناحية العددية إنما من ناحية التعامل مع كونهم أصحاب قضية وأيضاً من باب التعاطف الكويتي الكبير مع النضال الفلسطيني، ورفض المجتمع الكويتي للتطبيع مع الكيان الصهيوني، في سياق إعادة ترميم موقفه، مما حدث فترة الغزو.

ومن الناحية القانونية شملهم ما شمل الوافدين بالعموم في الكويت، فكانوا يخضعون لقانون العمل الصادر في عام (1959)، الذي جرى تعديله بالقانون الصادر بالأمر الأميري رقم (43) لسنة (1960)، الذي ألغي بالقانون رقم (38) لسنة (1964)، وأخيراً صدر قانون العمل رقم (6) لسنة (2010)، ولم يتضمن أي من هذه القوانين نصاً خاصاً بالفلسطيني سواء أكان من موظفي القطاع العام أم من العاملين في القطاع الخاص،

وتنطبق القاعدة نفسها على قانون إقامة الأجانب رقم (16) لسنة (1959)، والتعليمات الصادرة بمقتضاه، حيث لم يرد أي نص عن مراعاة وضع الفلسطيني بوصفه لاجئاً.

❖السعودية

شكل الوجود الفلسطيني في السعودية ثاني أكبر وجود للفلسطينيين من الناحية العددية في دول الخليج تاريخياً، حيث حلت الكويت أولاً، ومن ثم السعودية من الناحية العددية، ويعتبر حالياً الوجود الفلسطيني في السعودية رابع أكبر وجود للفلسطينيين في العالم من بعد كل من الأردن وسوريا ولبنان بواقع 8.26% من مجموع الفلسطينيين بالعموم، ويمثل الوجود الفلسطيني في السعودية خامس أكبر الجاليات في المملكة بواقع (423 ألف فلسطيني)، وهذا حسب آخر تعداد للهيئة العامة للإحصاء السعودية،

وتتركز الجالية على نحو رئيسي في مدينة (جدة) والتي يبلغ تعداد الجالية فيها (270 – 300 ألف).

لم يسبق أن فرضت السلطات السعودية أية قيود/ شروط على وجود الفلسطيني أو عمله في المملكة العربية السعودية، إلا أنه في العام 2011 ومع ازدياد حركة الوافدين إلى المملكة والخليج بالعموم، اتجهت المملكة إلى تقنين وتحديد الأعمال المسموحة للمغتربين بهدف زيادة عدد الوظائف المتاحة للمواطنين السعوديين، وهذا بدوره أثّر في الجالية الفلسطينية حيث عاش أبناء الجالية الفلسطينية في السعودية حالة من وفرة الفرص المتاحة التي شكلت لديهم أحلاماً من الرخاء رسموا من خلالها مسارات حياتهم، وكثيراً من أبناء الجالية قصد التخصصات العلمية (طب، هندسة) أو سلكوا طريق

التجارة، إلا أن الإجراءات الجديدة ضيّقت عليهم المساعي داخل المملكة كعموم الجاليات الوافدة.

هناك حالة تتفرد بها الجالية الفلسطينية في السعودية عن غيرها من الجاليات الفلسطينية الأخرى، حيث يختلف فلسطينيو الخليج المولودون فيه عن غيرهم بفقدان الصلة الفعلية مع وطنهم، حيث تحضر صورة بديلة للوطن تتمثل في بلد المنشأ، وعلى الرغم من الحضور المباشر لبلد المنشأ في مخيّلة الفلسطيني/السعودي، شكّل كثيرٌ من المواليد حالةً غريبةً من الانتماء الجزئي، تمثّلت بشعورٍ مركّبٍ من المواطنة. شعر الفلسطينيون في المملكة بارتباطٍ حقيقيٍّ بالأرض نتيجةً لنشأتهم الطبيعيّة في هذه البلاد، لكنّهم بالمقابل فقدوا حقوق المواطنة التي تضمنها عدد من الدول الأخرى لمواليدها.

كان شكل ارتباط المجتمع الفلسطيني بمضيفه ذا علاقةٍ وظيفيّةٍ غالباً، كنوعٍ من محاولات الاندماج اللازم للبقاء وسط المجتمع المضيف، إذ أسّس العديد من الفلسطينيين شركاتٍ تجاريّةً تحت أسماء مُلاكٍ سعوديين، وعاشوا عن طريق نظام الكفالة الذي يسمح للسعودي الذي يملك سجلّاً تجاريّاً بتسجيل عمالةٍ غير سعوديةٍ تحت سجلّه التجاري، باعتبارهم موظفّين في الشركة، على أن يتحمّل هؤلاء جميع التكاليف المدفوعة للدولة، وأحياناً كان يحوز بعض السعوديين علاواتٍ لإبقاء هؤلاء تحت اسمه في البلاد.

وفي تموز 2017، باشرتْ السعودية بتطبيق قانونٍ يُسمّى "المقابل المالي للمرافقين" على غير السعوديين المقيمين في البلاد، حيث قرّرت السعودية فرض رسومٍ شهريّةٍ على المرافقين والمرافقات للعمالة الوافدة بنحو 100 ريالٍ عن كلّ مرافقٍ، ازدادت تدريجيّاً لتصل سنويّاً إلى 400 ريالٍ عام

2020. وفي الأول من يوليو/تموز 2017 بدأ تحصيلُ تلك الرسوم، الأمر الذي ألقى بظلاله العميقة على الفلسطينيين المقيمين هناك منذ فترةٍ طويلة، وأصاب المجتمعَ الفلسطيني في السعودية بصدمةٍ خانقةٍ، أعادت نكأ جروحٍ قديمةٍ دُفنت عميقاً تحت كومة الهموم المتراكمة. وبينما اعتبر كثيرٌ من أفراد هذا المجتمع المملكةَ وطناً أبديّاً، أزاح الحدث الأخير هذا الوهم، مُعيداً إلى الذاكرة أحداث التهجير الفارقة في تاريخ القضية الفلسطينيّة (النكبة والنكسة)، ومُرمّماً علاقةً مع الوطن الأمّ لطالما كان الجيل الجديد على مسافةٍ بعيدةٍ منها.

أنتج هذا الوضع مآسيَ حقيقيّةً، ليتكبّد كثيرٌ منهم خسائرَ ماديّةً من مدّخرات حياتهم، ويضطروا إلى ترحيل أولادهم إلى الأردن أو غزة أو الضفة الغربيّة، فيما توجّه بعض من يملك قدرةً ماليّةً إلى تركيا، وفي الواقع أفلستْ

فئةٌ ليست بالقليلة من فلسطينيي المملكة، حيث عاش كثيرٌ منهم على الكفاف في الأوضاع الطبيعيّة، ودفعوا قيمة الإقامة وملحقاتها، كالتأمين الإجباري.

إضافة المقابل المالي، وارتفاع تكلفة الحياة على جميع سكان المملكة، لم يعد هؤلاء قادرين على تكبّد تكاليف البقاء في المملكة، ولا تكاليف مغادرتها، فأصبحوا في حالةٍ من الضياع الكامل، فيما تتراكم عليهم رسوم المقابل المالي.

أفضى هذا إلى اضطرار بعضهم إلى إخراج أطفالهم من المدارس، وفقْدِ أحقيّتهم في التعامل مع أيّ جهةٍ حكوميّةٍ أو خاصةٍ في المملكة، تتطلّب معاملاتها إقامةً سارية المفعول.

عدا عن حملة الاعتقالات التي طالت عدداً من الفلسطينيين من أبناء الجالية في السعودية في العام 2019، بناء على خلفيات تعاملهم وصلاتهم السياسية بالوطن الأم وحركة حماس تحديداً، حيث حوكِم عدد كبير منهم وآخرون تركوا المملكة، وفروا إلى دول الخارج (تركيا، أوروبا، الأردن...)، وتعد هذه الحملة الأكبر في التضييق على الفلسطينيين في المملكة العربية السعودية، حيث فرض على أبناء الجالية تحقيقات قاسية وإخفاء قسري ومصير مجهول حول عدد منهم، عدا عن منع عدد آخر منهم من السفر.

❖الإمارات

بدأ توافد أبناء الجالية الفلسطينية للإمارات مع بداية فترة الستينيات من القرن الماضي، وهي الفترة التي بدأت فيها طفرة التنمية في الإمارات، ويبلغ تعداد الجالية الفلسطينية حسب التقديرات غير الرسمية ما بين 120.000

– 150.000 ألف شخص، فيما يشير تقرير جهاز الإحصاء الفلسطيني لوجود حوالي 300 ألف فلسطيني في الإمارات، يتوزع مجال عملهم ما بين المجال الحكومي كموظفين إداريين، وكموظفين في المرافق الحكومية (مدارس، مستشفيات)، وهذه المجالات التي التحق بها الجيل الأول من أبناء الجالية الفلسطينية في الإمارات، في حين أن أبناء الجالية الفلسطينية اليوم قد باتوا أكثر اندماجاً في سوق العمل الإماراتي على صعيد القطاع الخاص وقطاع الاستثمارات، ومع ذلك تبقى أغلبية أبناء الجالية الفلسطينية في الإمارات من الطبقة الوسطى من حيث المهن ومستوى الدخل، وتتوزع أماكن إقامة أبناء الجالية الفلسطينية على ثلاث إمارات رئيسية وهي إمارة أبو ظبي، إمارة دبي، وإمارة الشارقة، وتستأثر إمارة أبوظبي بأكثر من نصف عدد أبناء الجالية الفلسطينية في الإمارات.

تتميز الجالية الفلسطينية في دولة الإمارات عن أغلب الجاليات في اختلاف وتنوع الجنسيات والأوراق الثبوتية التي يحملها أبناؤها من ناحية الوثائق الرسمية، حيث إن أكثر من 90% من أبناء الجالية يحملون وثائق سفر من دول عربية وأجنبية، موزعين على قرابة 10 جنسيات مختلفة، وهناك شريحة صغيرة جداً من أبناء الجالية الفلسطينية حاملين لجنسية دولة الإمارات العربية، وهؤلاء لديهم حضور مؤثر على الصعيد المالي والاجتماعي.

في وقت سابق، شكلت الجالية الفلسطينية في الإمارات ظهيراً داعماً للفلسطينيين في مخيمات اللجوء على اختلاف أماكن وجودها (سورية، لبنان، الأردن) كذلك استطاعت الجالية في بداية الانتفاضة الثانية تشكيل لجان عمل جماهيرية استجابة لمتطلبات دعم صمود الأهل في فلسطين المحتلة، وقد استطاعت هذه اللجان تقديم الدعم المادي للجان العاملة في

فلسطين، ومن هذه اللجان (لجنة العمل لدعم الانتفاضة – دبي) والتي استطاعت تحويل أكثر من 7 ملايين دولار على مدار أربع سنوات من العمل، علماً أنه تم حل هذه اللجنة في العام 2017، ولم تعد تعمل، كذلك تشكلت لجنة باسم (لجنة رعاية الأسر الفلسطينية – أبو ظبي) والتي قدمت قرابة 2 مليون دولار للأسر الفلسطينية، وقد بقيت مستمرة في العمل بوتيرة منخفضة حتى عام 2018، ومجلس العمل الفلسطيني الذي تأسس في عام 2003 في أبو ظبي، وهو العنوان الأبرز والإطار الرسمي الوحيد للجالية الحاصل على تراخيص عمل من مؤسسات الدولة، ويشكل إطاراً رسمياً لرجال الأعمال الفلسطينيين في أبو ظبي، حيث يضم في عضويته ما يقارب 150 من رجال الأعمال الفلسطينيين.

تحول سياسات الإمارات قلصت حيز نشاط الجالية الفلسطينية في دعم فلسطين إلى حدود صفرية، كما ضيقت على مواقف المواطنين الإماراتيين فيما يتعلق بالدعم المادي أو السياسي للفلسطينيين، وهو ما بلغ ذروته حين انخرطت الإمارات العربية في مسار التطبيع مع الاحتلال "الإسرائيلي" عام 2020، من خلال ما عرف باسم "اتفاقية أبراهام"، وصارت السياسة الإماراتية الداعمة للتطبيع مع الكيان الصهيوني تتجه بشكل متزايد لدعم مواقف مناوئة للنضال الفلسطيني ولحقوق الفلسطينيين، خصوصاً على الصعيد الإعلامي حيث تشن وسائل الإعلام المحسوبة على الإمارات حملات دعائية ضد معظم القوى الفلسطينية المنخرطة في مقاومة الكيان الصهيوني، كما تعمل على محاصرة أنشطة هذه القوى، وتدعم أعمالاً فنية وإنتاجاً تلفزيونياً يشكك في المواقف والحقوق الفلسطينية والموقف العربي المناهض للكيان الصهيوني، وتدعو للتطبيع مع الكيان الصهيوني، كما

ظهرت عدد من النماذج لاستخدام بعض من رجال الأعمال الفلسطينيين المقيمين في الإمارات في الدفاع عن مواقف الحكومة الإماراتية الخاصة بالتطبيع مع الكيان الصهيوني.

تماثل مع هذا التوجه السياسي تصعيدُ الإمارات لخطوتها العقابية تجاه الفلسطينيين الوافدين حيث رفضت الإمارات معظم التأشيرات التي قدمها فلسطينيون، وذلك في الأعوام 2020 – 2021، إلى أن قاد تراجع السلطة الفلسطينية عن موقفها بسحب سفيرها وتنديدها بتطبيع الإمارات مع الكيان الصهيوني لنوع من الحلحلة للموقف على صعيد العلاقة بين السلطة الفلسطينية وحكومة الإمارات، لكنه لم يسهم في تغيير توجه الإمارات نحو توسيع حيز التطبيع مع الكيان الصهيوني على حساب الفلسطينيين وحقوقهم.

❖قطر

تنقل معظم المصادر عن تقرير مركز الإحصاء الفلسطيني الصادر عام 2019 أن عدد الفلسطينيين في قطر بلغ نحو 251 ألفاً، وهو ما يمثل طفرةً قياساً بالرقم المسجل في عام 2010 والبالغ حوالي 45 ألف مقيم فلسطيني في قطر، فيما بلغ عددهم عام 1990 حوالي 31 ألف مقيم، وقد يكمن تفسير هذه الارتفاع بعدد الفلسطينيين بالطفرة التي شهدتها قطر في عدد من المجالات في العقدين الأخيرين، ومع ذلك فإن تضاعف هذه الكتلة السكانية الفلسطينية في قطر إلى خمسة أضعافها خلال 10 أعوام فقط هو أمر يستحق مزيداً من البحث والتمحيص لمدى دقة هذه الأعداد، وكذلك للعوامل التي ساهمت في الزيادة المضطردة في عدد المقيمين الفلسطينيين في قطر.

تكونت الجالية الفلسطينية في قطر في مرحلة متأخرة نسبياً عن باقي الجاليات الفلسطينية في دول الخليج، تبعاً لتأخر الطفرة التنموية في دولة قطر زمنياً عن بقية دول الخليج، وقد ازداد الوجود الفلسطيني زخماً مع نشوء مراكز إعلامية وتدريسية في العقدين الأخيرين في قطر، حيث إن العديد من أبناء الجالية الفلسطينية في قطر هم من العاملين في قطاع الإعلام، أو في المؤسسات التنموية القطرية، عدا عن توافد العديد من أبناء الجالية بعد عام 2015 للدراسة في إطار معهد الدوحة للدراسات العليا، ذلك بجانب وجود شريحة من رجال الأعمال الفلسطينيين في قطر.

وقد سبق أن كان رئيس السلطة الفلسطينية (محمود عباس) وعائلته من أبناء الجالية الفلسطينية في قطر، حيث عمل في فترة ما كسفير لدولة فلسطين في قطر.

أسست الجالية الفلسطينية في قطر مدرسة فلسطينية في عام 2006، حيث وُهِبَت للجالية قطعة أرض من قِبل أمير البلاد (حمد بن خليفة آل ثاني) والتي قدمها للجالية الفلسطينية عام 2004، وانطلق بناء المدرسة في عام 2014 بتعليمات من الأمير (تميم بن حمد آل ثاني)، وانتهى البناء في عام 2016، في حين يُدرَّسُ المنهاجُ الفلسطيني المعتمد لدى وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية في المدرسة، وشهادتها معتمدة لدى جميع دول العالم.

وعلمت دولة قطر في السنوات الأخيرة، على فتح الباب مجدداً بقصد استقدام الكفاءات العاملة من فلسطين، حيث فتحت خطوط اتصال على المستوى الرسمي مع كل من الحكومة الفلسطينية في رام الله، وفي غزة بقصد

استقدام الكفاءات من المدرسين وعدد قليل من الأطباء للعمل في دولة قطر، وأجرت لهم اختبارات في فلسطين لفحص مدى كفاءتهم.

لعبت الجالية الفلسطينية مؤخراً في دولة قطر دوراً في هذا العام 2022 خلال فعاليات كأس العالم حيث ساهمت في الترويج والتعريف بالقضية الفلسطينية عدا عن أن العديد من أبناء الجالية ساهموا في التخطيط لحملات الترويج للإعلام والكوفية الفلسطينية بين الجماهير العالمية في كأس العالم.

على المستوى الرسمي هناك زيارات متعددة من مسؤولي السلطة الفلسطينية للجالية في قطر، حيث قام رئيس الوزراء محمد اشتية بزيارة قطر واللقاء مع السفير الفلسطيني فيها وعدد من رجال الأعمال الفلسطينيين من أبناء الجالية الفلسطينية، وتلعب قطر دوراً استثنائياً من بين دول الخليج العربي في

دعم حقوق وصمود الفلسطينيين في قطاع غزة والقدس عبر منح مالية ومشاريع تنموية على نحو خاص.

❖البحرين

تعتبر الجالية الفلسطينية في البحرين هي الأقل عدداً بين دول الخليج العربي، ففي إحصائية رصد أعداد الجالية حتى عام 2010، تراوحت أعداد الجالية ما بين 3 – 4 آلاف مثلهم مثل معظم الفلسطينيين المغتربين وفدوا للخليج لأسباب اقتصادية في ظل تقويض الاحتلال للاقتصاد الفلسطيني وضغطه المستمر على حياتهم وجرائمه بحقهم.

تقلصت إمكانيات نشاط الجالية دعماً للقضية الفلسطينية في ظل سياسات حكومة البحرين، وذلك رغم وجود أرضية شعبية بحرينية مؤيدة للنضال الفلسطيني ولحقوق الفلسطينيين، ونشاط المجموعات المناهضة

للتطبيع، والتي صارت تعاني أيضاً من تضييق وملاحقة من السلطات البحرينية، حيث انخرطت البحرين في علاقة تطبيعية مع الاحتلال وفقاً لما عُرف بـ (اتفاقية أبراهام)، وفي عام 2019، أي قبل الاتفاق التطبيعي استضافت البحرين مؤتمراً اقتصادياً باسم "ورشة المنامة" استجابة لرغبة أمريكية ببناء مسار اقتصادي داعم للتطبيع بين الكيان الصهيوني والدول العربية.

على إثر ذلك سحبت السلطة الفلسطينية سفيرها (خالد عارف) من البحرين للتشاور، ومن ثم عاد السفير في عام 2020، لحقه بعد عامين زيارة من (ياسر عباس) نجل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، حيث زار البحرين بقصد عقد جملة من التفاهمات الاقتصادية بين البلدين.

حالياً، لا تبرز نشاطات للجالية الفلسطينية على صعيد الساحة البحرينية، إلا أنه في عام 2018 قامت الجالية بتسليم مذكرة عاجلة للأمين العام للأمم المتحدة (أنطونيو غوتيريش) تطالبه بالعمل الجاد من أجل إحقاق حقوق الشعب الفلسطيني، وتسلمها في ذلك الحين الممثل الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (إياد أبو مغلي)، ومدير مركز إعلام الأمم المتحدة لبلدان الخليج العربي (سمير الدرابيع)، وفي المقابل لم تنقطع الحالة البحرينية الشعبية المناهضة للتطبيع في البحرين، والتي تسعى لإفشال محاولات إحداث خرق في موقف الشعب البحريني المناهض للتطبيع.

كما عكست استقالة بعض المسؤولين البحرينيين أو العاملين في بعض القطاعات التي حاولت الحكومة جعلها مدخلاً للتطبيع، موقف الشعب البحريني، بجانب الأنشطة والفعاليات التضامنية مع الشعب الفلسطيني،

والتي لم تغب عن البحرين حتى في ذروة القمع والتضييق الأمني، وشكلت في مجموعها دلالة على عمق هذا الرفض وحضوره شعبياً وحتى داخل بنية الدولة ومؤسساتها.

❖سلطنة عُمان

تكونت الجالية الفلسطينية في عُمان كجزء من الجاليات الفلسطينية التي وُجدت في دول الخليج بالعموم أي كنتاج لتوجه الفلسطينيين لدول الخليج العربي بغرض تحسين الدخل والظروف المعيشية والاقتصادية، ورغم أن سلطنة عمان ليست وجهة مفضلة للباحثين عن الرزق في الخليج العربي، إلا أن زيادة طرأت على أعداد الفلسطينيين في عُمان، جاءت إثر الأزمة الخليجية (الغزو العراقي للكويت) علماً أن العديد من أبناء الجالية الفلسطينية اعتبر سلطنة عُمان محطة، ومن ثم انتقل منها إلى مكان آخر.

وحتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي تراوحت أعداد الفلسطينيين في عمان بين 3 – 5 آلاف، فيما تورد بعض الإحصائيات أن عددهم بلغ في عام 1990 حوالي 6600 مقيم، ليرتفع لاحقاً إلى حوالي 9000 مقيم في العام 2010، وحوالي 10 آلاف في عام 2019، ومع توارد هذه الأرقام في أكثر من مصدر أهمها تقارير لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، فإن هذه الأرقام تبقى تقديرية لم تخضع لإحصاء ميداني، أو تستند لتسجيل واضح من السلطات العُمانية.

وفي السنوات الأخيرة انخرطت سلطنة عُمان في لقاءات ومسارات تطبيعية على المستوى السياسي، إلا أن مواقف شعبية ومجتمعية عبرت بشكل ثابت عن رفض هذا التطبيع، وقد عكست مواقف المجموعات العُمانية المناهضة

للتطبيع مثالاً على رفض الشعب العُماني للاتفاقيات والمسار التطبيعي مع الاحتلال الصهيوني.

خاتمة: اتجاه التحولات وأثرها في وضع ودور الجاليات الفلسطينية في الخليج

ارتبط وزن الجاليات الفلسطينية في الخليج العربي على المستوى الفلسطيني تاريخياً بقدرتها على حشد الدعم المالي للقضية الفلسطينية، والإسهام في بناء موقف شعبي خليجي داعم للقضية الفلسطينية، وذلك من خلال أدوار المقيمين الفلسطينيين ضمن قطاعات ومرافق أساسية في هذه البلاد أهمها قطاع التعليم، ومع ذلك ظلّت المواقف الحكومية أو الرسمية لهذه الدول ترتبط بالأساس بعوامل أخرى لم تملك الجاليات الفلسطينية تأثيراً يذكر تجاهها.

في العقد الأخير على وجه الخصوص، صارت سياسات الملاحقة والتضييق على الدعم المالي الموجه للفلسطينيين – والتي تبنتها معظم حكومات دول المنطقة بضغط أمريكي، خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر– تشكل حصاراً حقيقياً على نهوض الجاليات الفلسطينية بدور الداعم المالي للنضال الفلسطيني، وإن كان يُستثنى من ذلك قدرة العاملين الفلسطينيين في الخليج على تشكيل متنفس مالي لأسرهم في الأرض المحتلة ومخيمات اللجوء إلى حد ما.

أسهمت في تقليص هذا الدور التحولات في سياسات التشغيل في دول الخليج العربي، والتي باتت تميل إلى تقليص أجور الموظفين العرب وغيرهم وتبني إجراءات وخطط لتوطين العمل في معظم الوظائف.

جانب آخر أسهم في تقليص قدرة هذه الجاليات ووضعها تحت ضغط كبير، تمثل في مجموعة الإجراءات التي اتخذت في بعض الدول الخليجية، وعلى وجه الخصوص السعودية، والتي شملت ملاحقة ومصادرة أموال العديد من رجال الأعمال وزج بعضهم في السجون، إلى جانب حملات الاعتقال التي نفذت في السعودية ضد من اتهمتهم بالارتباط بحركة حماس.

على نحو مواز يسهم النظام السياسي الفلسطيني بتهميشه للفلسطينيين في الخارج وحرمانهم من التمثيل الوطني، واتجاهه لمزيد من التفرد، في خلق هوة كبيرة بين الفلسطينيين الموجودين في الخليج العربي والحالة السياسية الفلسطينية، ما يدفع الكثير منهم نحو خيارات فردية، ذلك في ظل الضغوط المتزايدة التي يواجهونها في بعض من هذه الدول.

إجمالاً، يبدو أن أوضاع الجاليات الفلسطينية في الخليج العربي مقبلة على تغيرات وتحولات لن تبقيها في نطاق التشابه، وقد تزيل إمكانيات التعميم الحالي على دول الخليج العربي، فتباين سياسات حكومات الخليج تجاه العديد من قضايا المنطقة بما فيها القضية الفلسطينية وكذلك الموقف من الكيان الصهيوني، سينتج أوضاعاً أكثر تعقيداً واختلافاً، بحاجة للكثير من التغيير في آليات التعامل الفلسطيني معها سياسياً واجتماعياً وحتى بحثياً.

شكل الفلسطينيون في دول الخليج نخبة دينامية مثقفة ومختارة، خصوصاً على الصعيد التربوي والمهارات المهنية وكذلك على صعيد الاستثمارات في أسواق الخليج، وثمة كفاءات فلسطينية تنتشر في منطقة الخليج، وتعمل على مستوى تنموي عالي مع دول الخليج، دون أن تلقى من يبادر إلى تنسيق جهودها وتوجيهها في أطر ومؤسسات تدعم القضية الفلسطينية، وتسهم في

صناعة "حالة فلسطينية" مؤثرة في المجتمع الخليجي وفي البنية السياسية والنضالية الفلسطينية، حيث تركز العمل لسنوات مع هذه النخب والجاليات الفلسطينية على أنها مدخل للاستثمار وجمع الأموال من الخليج، في حين تم إغفال دور العمل الشعبي وفتح آفاق لعمل مشترك مع مجتمعات الخليج، هذا بدوره خلق حالة من الانكفاء على الذات، وإن كان بصورة غير مباشرة.

وفي ظل هذا الاستهداف "الإسرائيلي" بالمعنى السياسي والدبلوماسي لدولنا العربية في الخليج، يجب أن يكون هناك دور سياسي وشعبي للفلسطينيين في دولهم لكسر موجة التغلغل "الإسرائيلي".

المصادر:

–الفلسطينيون في العالم: دراسة ديموغرافية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، حلا نوفل، يوسف كرباج.

–الفلسطينيون في الخليج، سمير البرغوثي، مجلة تسامح

– فلسطينيو السعودية: هوية قلقة ومصائر معلّقة/ عبد الله سامي أبو لوز – موقع باب الواد

–النكبة ونشوء الشتات الفلسطيني في الكويت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شفيق الغبرا.

–بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية: التحديات الاجتماعية والاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.